

اصل وضع الخطاب لان لا يكون الامعير فيكون في الكلام مجازا حيث اطلق
الخطاب الذي صلح ان يكون المعير على غير معنى والعلاقة التقريبية على الراجح
على ما سياتي بيانه في محله من الخزان اما اي مبينة على الخطاب في
محل نصب الهاء للتنبيه ان ما وجدته حال كونها مخصوصا من بين المعاني التي
الواقف بمعنى المطلق وهو تابع لاي لفظ او محله على ما في قوله
المأخوذ من سباق الكلام والمقام او على السمع المتقدم في قوله لما انتم يقع
لهذا المتعسر على هذا الوجه من خطأ بيان لما وخطا ضد الصواب
وانما قد اخطأ مع قوله في على الصواب مع كونه شريف في اوضاعه وهذا
لنفسه كما هو شأن الكلام حيث ينسبون له نفس الخطا وان كان له صواب
عنه الصواب في نفس الامر متعلق بغيره من غير ان يكون له صواب
فهو صواب من نفسي او من صواب كذا في بعض النسخ او هو معنى الواو كالتالي
بعض آخر وهذا من قبيل عطف الجمل لكون عطف المقدرات لما يلزم عليه من
العطف على معولي عاملين مختلفين لان قوله من صواب معطوف على من صواب
وهو معول لوجه وقوله مستند معطوف على من نفسي وهو معول لما في قوله
جوز العطف على معولي عاملين مختلفين فعليه يجوز ان يكون عطف المقدرات تامة
صواب هو في الاصل السداد والمراد به هنا مطابقة السمع لما في اللفظ
مستداهي ما حوز من قبض الفيض في الاصل يطلق على سبيل
الماء وكثرة الكسب في بيانه مصر والكثير والفوات وغير ذلك والمراد به هنا
العلم فعمله يكون في الكلمة استعارة حيث سببه علم سببه به من الابهار
بجاء التدفق في كل الاستماع او احياء اذا الماء به حياة الاستماع قال تعالى
وجعلنا من الماء كل شيء حي والعلم فيه حياة الازواج واستعار اسم المسببه
للسببه على طريق الاستعارة التقريرية والقرينة ايضا قد في النسخ
سببنا السمع قبل مصدر شاع فينتج اذا صار اصلا لغيره فاطلاقه
ح على سببه المذكور على سبيل المبالغة فهو من باب زيد عدل وقيل ان اصله
شبح ينشد به الماء تخفف كبيت وميت فهو ح اسم فاعل ويطلق في اصل
اللفظ على كبير السهم فلا نقل في متقارن اللفظ على من بلغ من الشخوص بان
جاوز الاربعة وقيل تخصيصه ولو كانا تم تعوارضا في كثير القدر ولو صيغته
فاطلق في الاصطلاح على من بلغ رتبة اهل الفضل ولو صيغها اما على سبيل
الاستعارة التقريرية بما مع العطف في كل او المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق
بم التقريب او الملازمة بحسب ما ينبغي حصوله ويراد في اطلاق لفظ شيخ
على

او هو
العطف

على شيخ المؤلف المعنى المصطلح عليه لكثرة المعاني الموصية فيه وان جاء المعنى الاول
لان المعنى المصطلح هنا انما يحصل بملاحظة المعنى الثاني وذكر في الفا من في
جمع لفظ شيخ احد عشر لغة فتمت مدونة بالثمن شيخ في التفسير وكثيرا
وسببه كسر السهم مع فتح الباء واسكانها وشيخا كفتان وشمسة و
باليم مباح وشيخه يفتح اليم وكسرها مع سكون اليم وفتح الباء فيها
وشيوخها مع واو بعد الياء وفتحها وواحدة مبدوءة بالهمزة وهي شيخا
عبد الله اسم شيخه المغربي نسبة الى المغرب وهو اقليم كبير القصر
يفتح فمكون نسبة الى قرية من قرى المغرب الكنعانية بكسر الكاف الاولى والنون
وكونه الكاف الثانية نسبة الى كنعان قبيلة المعول اي المطلوب من اللفظ
وهذه جملة من فروع الطرفين فقبيلها طلب اللفظ من هذا السمع مقصود عليه
لا يتجاوز الى غيره وهو محسوس بمعنى محسوس وكافي وانما اول دليله في
اضافة الى الضمير بحسب ما في هو وهذه جملة ابتدائية جزئية في قوة التعليل
لما قبلها ومع الوصل اي في المعول والفرق البين الامر هو جملة معطوفة على ما قبلها
من عطف الاشياء على اجزائها بناء على ما عليه مجمع من جواز عطف الاشياء على اجزائها
المشهور امتناعه فعليه يفرض المعطوف مبتدأ بقدر ذكره في المعطوف عليه ويجعل
جزءا عندا وهو معقول فيكون الوكيل وح في جملة السبب جزمه معطوفة على مثلها فلا
مختورا وجملة نعم الوكيل معطوفة على الجز الذي هو قوله ح وهو مفرد غير
الفعل فلم يكن في موقع الجملة فلم يلزم عطف جملة ان تامة على جملة جزئية بل على
المفرد ولو لم يجر في عطف الجملة على المفرد ولا في عكسه بل حسن ذلك اذا روي فيه
نكتة فلا خلاف في اجزائها على ان بعض المحققين جواز عطف الالف تامة على اجزائها
في اجمل التبراه محل من الاعراب لوقوعها في موضع المفردات والاعرفه بنسبتها او يجوز هنا
ايضا ان يكون من عطف الاحياء على الاحياء بتقدير مبتداه وهو نعم الوكيل هنا
في الجوزية وغيره الوكيل اي المعوض لبيد الامور الذي يعتمد عليه في الامور كلها حقيقة
والاعتاد على غيره صورته بحسب الظاهر والتشاكل عند المسارة الصوفية طرح البدن
في الجوزية والوصول في الزمنية
بالمعاد امر يقضي ان المعنى بها لفظا وخطا وقد جعل في المصباح في المصباح
عن عمد ما وجب عليه صناعة وعلى كل سارع في تاليف من الامور الاربعة التي
هي الجملة والحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد وقدمي
بها المص الا تشهد فقد سقط قبل كونها في بدنة لفظا لاختصاره وقيل فانها تجزأ قطعا

٢٨

ان يقع مؤول باللفظ حقيقة
لما في الاربعة ما يستعان به
في الوصول الى غيره كمال
يقوم به الى غيره فيكون
جزءا والتمتع معقول
ينفع ايضا بالاعلام الواحد
وغير ذلك العام لا يقع على
عمود بل هو محسوس في الاربعة
بدن محسوس في كل من قوله
او حصل الاجل احد من حسن
كن في قاسم
الفرق بين العام والخصوص
والعام الذي اريد بالخصوص
من وجوه اصحاب الاول
عمودا تارة والاطراف تارة
لم يرد على اصلا الا في حيزه
والامر بانه علم تام
ان قرينة العام والخصوص
لفظية وقرينة المصباح
تامة ان قرينة الاول
قد تفكك وقد تلتصق
لاقتضالا والطلب الاول
لقطع حقيقة جملة الاربعة
فانها تجزأ قطعا